

Distr.: General
15 September 2010
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

بأمر من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه، لعناية مجلس الأمن، خطة أعدتها
تشاد من أجل استمرار المفرة الأمنية المتكاملة، وفقا للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٣
(٢٠١٠) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد علام - مي

السفير، الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

خطة أعدتها جمهورية تشاد من أجل استمرار المفزة الأمنية المتكاملة

عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، تعهدت حكومة تشاد بتقديم خطة بشأن الدعم الذي يتعين توفيره لعناصر المفزة الأمنية المتكاملة، عقب رحيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ومن المقرر أن تشمل الخطة جميع التدابير اللازمة لبناء قدرات المفزة على إحلال الأمن بصورة فعالة داخل مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا وحولها، وتنظيم الحفارات الأمنية وكفالة الأمن في المنطقة، بالتنسيق مع قوات الدرك والحرس الوطني البدوي (Garde nationale et nomade du Tchad (GNNT)). وقد تأخرت تشاد في إعداد الخطة دون مساهمة البعثة، بسبب إبطاء الدوائر المالية للبعثة في تزويد تشاد بالجزء الخاص بها من ميزانية المفزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وفقا لتوصيات الفريق العامل المشترك الرفيع المستوى.

خطة استمرار النظام الأمني

حماية المدنيين في البلد هي مسؤولية الحكومة بالمقام الأول. وقد شهدت الأوضاع الأمنية في شرقي تشاد تطورات إيجابية لسبب يرجع أساسا إلى تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان في أعقاب اتفاق نجامينا المبرم في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الذي ينص على نشر قوة مشتركة تشادية - سودانية قوامها ٣٠٠٠ جندي على طول الحدود. وقد تقرر أيضا فتح الحدود بين البلدين، مما أدى إلى منع أي تحركات للعناصر المسلحة عبر الحدود.

ويسمح هذا السياق الجديد لحكومة تشاد بتحمل كامل المسؤولية عن أمن السكان المدنيين وحمايتهم، بواسطة الاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) كفالة أمن وحماية المدنيين المعرضين للخطر، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخليا؛

(ب) تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وحرية حركة موظفي الشؤون الإنسانية من خلال تعزيز الأمن في منطقة العمليات؛

(ج) كفالة الأمن وحرية الحركة لموظفي بعثة الأمم المتحدة وموظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة تشاد قد سحبت جميع الموظفين العسكريين التشاديين من العمل الإنساني حتى يتسنى لقوات الأمم المتحدة وعناصر المفزة أن تحل محلها. وسيتم في هذا السياق الجديد تعزيز الأمن - بل يجري تعزيزه بالفعل - عن طريق إعادة تمركز العسكريين في المراكز التي أحلتها قوات الأمم المتحدة، وتعزيز الأمن في المدن بنشر عناصر من قوات الدرك والحرس الوطني. وسيتم من الآن فصاعداً توسيع دائرة عمليات المفزة، التي كانت مكلفة بالأمن داخل مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا وحولها، ضمن دائرة لا يزيد نصف قطرها على ١٠ كيلومترات، لتشمل جميع المنطقة الخاضعة لولايتها، بالإضافة إلى توفير خفارات أمنية لمرافقة العاملين في المجال الإنساني، بالتعاون مع القوى الأمنية الأخرى في المنطقة. وسيكون الحزام الأمني في شرقي تشاد وفي مناطق سلامات، وشاري الوسطى، ولوغون الشرقية، من ثلاثة مستويات، هي:

- المستوى الأمني الأول يشمل القوات السيادية (الجيش الوطني التشادي)، المتمركزة في مدن المراقبة على طول الحدود، من باهاي إلى تيسي. وبالإضافة إلى ذلك تتمركز القوة المشتركة التشادية - السودانية في ١٠ بلدات على جانبي الحدود، وكان مقرها في الجنية (السودان) قبل أن يُنقل إلى أيشي (تشاد)، وفقاً لخطة للتناوب بين البلدين كل ستة أشهر؛
- المستوى الأمني الثاني يشمل قوات الدرك الوطني والحرس الوطني، المتمركزة في جميع القرى الكبيرة الواقعة في الجانب التشادي من الحدود، بين منطقة عمليات المفزة ومدن المراقبة. وثمة أيضاً قوة مشتركة لترع السلاح تقوم بدوريات متواصلة في المنطقة الشرقية بأكملها. وهي قوة متحركة تقدم الدعم لقوات الأمن الأخرى عند الاقتضاء؛
- المستوى الأمني الثالث هو خط مراقبة المفزة، أي المنطقة الواقعة داخل مخيمات اللاجئين وحولها والبلدات التي يتم رصدها بالاشتراك مع قوات الأمن المحلية مثل الدرك والشرطة الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه القوى مجهزة بوسائل اتصال لأغراض التبادل الفوري للمعلومات.

وقد أثبتت هذه الترتيبات الأمنية فعاليتها. حيث أمكن إلى حد كبير تثبيط أنشطة قطاع الطرق والجرمين الذين كانوا يعيشون فساداً في المنطقة من عهد قريب، نظراً لافتقارهم الآن إلى الملاجئ أو المأوى. وهكذا قامت وحدة العمليات المكونة من قوات الدفاع والأمن وعناصر المفزة، عقب اختطاف هيوبرت بلاما، أحد موظفي المنظمة غير الحكومية أو كسفام العاملة في المجال الإنساني، بتطويق المنطقة لمنع المختطفين من عبور الحدود، قبل شن هجوم

لإطلاق سراح المختطف. ومن الأعمال الأخرى التي تشهد ببسالة عناصر المفرزة ما جرى يوم الأحد ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عندما هاجمت عصابة إجرامية مسلحة ببنادق هجومية مقر المنظمة غير الحكومية إنترمون أو كسفام (Intermoon Oxfam) في كواكو أنغرانا، وخطفوا الأنسة سنديرين روبر الفرنسية الجنسية، وأخذوا مركبتين وحاسوبا وهاتفنا نقالا. وتعقبت عناصر المفرزة المهاجمين فور إخطارها. واعترض أفراد المفرزة المهاجمين بعد مناوشة ورودهم على أعقابهم، وأعادوهم الأنسة سنديرين روبر سالمة وكذلك استرجعوا المركبتين. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ اختطف مجرمون مركبة تابعة للمنظمة غير الحكومية أفريكير (Africaire) قرب بلدة أم هاجر. وتمكنت عناصر من المفرزة متمركزة في غريدا من استرداد المركبة وإلقاء القبض على المهاجمين. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ اختُطف في أبيشي مركبة تابعة للبعثة تحمل لوحة رقمها UN00779. ومرة أخرى نجح عناصر المفرزة في استعادة المركبة في أقل من ساعتين، وإلقاء القبض على المختطفين وتسليمهم للعدالة.

ولذا فإن الوضع الأمني مسيطر عليه تماما في الوقت الحاضر، لدرجة أن عناصر المفرزة تسمح لنفسها بتنظيم دوريات وخفارات في المجتمعات المحلية الأخرى المعرضة للخطر. ويقومون بتوفير الأمن حول مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وحرية حركة موظفي الوكالات الإنسانية، بالتنسيق مع الدرك والحرس الوطني. وتشاد قادرة اليوم على الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، وتوفير الأمن التام للأشخاص والممتلكات الموجودين في أرجاء إقليمها.

وقد تعهدت الحكومة أيضا بتحسين الوضع الأمني على طول الحدود الشرقية للبلد. وتحقيقا لهذا الغرض نشرت الحكومة فريقا تابعا للمفرزة في هارازي لتعزيز أمن اللاجئين الوافدين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تلك المنطقة، البالغ عددهم ٢٢٧ ٦ لاجئا. وسعيا لتوفير الأمن داخل مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا وحولها، اتخذت الحكومة إجراءات لتنظيم الخفارات وتأمين المناطق. وخصصت مركبة لبلدة غوري وأخرى لبلدة مارو لخفارة العاملين في المجال الإنساني، من أجل تصحيح الوضع الذي يضطرون فيه إلى اللجوء إلى ما يسمونه "تأجير الخفارة"، في انتظار نشر عناصر المفرزة في داهها الواقعة في منطقة سلامات، وغوري. بمنطقة لوغون الشرقية، ومارو. بمنطقة شاري الوسطى.

وعملا بالمذكرة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ المبرمة بين حكومة تشاد والأمم المتحدة، وُضع ١٥٠ من أفراد الدرك والشرطة تحت تصرف البعثة لكي تختار منهم مرشحين للتدريب، في إطار الفوج الأخير من عناصر المفرزة الأمنية المتكاملة، حتى يصل قوامها إلى ١٠٠٠ فرد. وتقتصر الحكومة من ناحيتها تجنيد وتدريب ٤٠٠ من الشبان خريجي المدارس

الثانوية، وذلك لتعزيز قوام المفزة من أجل تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وحرية حركة العاملين في المجال الإنساني، بالمساعدة على تحسين الوضع الأمني في مناطق العمليات.

ويتولى رصد تنسيق الأنشطة الأمنية كيان اسمه مكتب الأمن والتحرك (Bureau de Sécurisation et ses mouvements)، مهمته تقييم التطورات المتعلقة بأمن الأشخاص والممتلكات التابعين للوكالات الإنسانية في منطقة أمنية معينة، واتخاذ القرارات بشأن طرائق تنظيم التحركات وكفالة أمن الموظفين والمنشآت وفقا لتطور الظروف الأمنية. وقد بدأ المكتب أعماله وله فروع في جميع المناطق التي تؤوي لاجئين ومشردين داخليا.

الخطة المالية واللوجستية لكفالة استمرار المفزة

تتكون المفزة من أفراد درك وشرطة تشاديين. وهي كيان أنشئ خصيصا من أجل الحفاظ على القانون والنظام في مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا والمدن الرئيسية في شرق تشاد، وللمساعدة على توفير الأمن للعمليات الإنسانية في ذلك الجزء من البلد.

ولذلك تعتزم الحكومة الحفاظ على هذه القوة الفعالة، التي دُرِّب أفرادها تدريباً جيداً وفقاً للمعايير الدولية وقواعد حقوق الإنسان، مع زيادة حجمها وتزويدها بمزيد من الموارد البشرية والمادية، وذلك اعتباراً من تاريخ انسحاب بعثة الأمم المتحدة إلى حين انتهاء الأزمة في دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى وتمكن اللاجئين من العودة إلى أوطانهم. وتظل المفزة مكونة من أفراد الدرك والشرطة التشاديين الذين يعملون في بلدانهم ويحتفظون بامتيازاتهم الوطنية. وستُخصص لهم مستحقات بدل المهام الخطرة عوضاً عن المرتب الذي تدفعه لهم بعثة الأمم المتحدة. وستتطلع الحكومة بكامل المسؤولية عن المفزة، سواء من الناحية المالية أو اللوجستية أو من حيث التجهيز بالمعدات.

الشؤون المالية

استند مشروع ميزانية سنة ٢٠١١ الذي أعدته وحدة الميزانية والشؤون المالية التابعة للمفزة إلى المادة ١٦ من المرسوم رقم 1131/PR/08 of 27 المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي ينص على إنشاء المفزة وتنظيمها، ويمنح أفرادها امتيازات وطنية وامتيازات أخرى. ووفقاً لذلك تقدر الاحتياجات المالية المتعلقة بتسيير الأعمال بمبلغ ٦٥٢ ٠٠٠ ٣ ٢٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (سيفا)، وتفصيلها كما يلي:

- يبلغ بدل التغذية وبدل الإقامة العام لقوة قوامها ١ ٠٠٠ فرد، محسوين على أساس المعدلات المعمول بها مبلغ ٦١ ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا. وتبلغ النفقات الإدارية محسوبة على أساس المعدلات المعمول بها مبلغ ١٦٢ ٤٣٢ ٠٠٠ فرنك سيفا.
- بالنسبة لعام ٢٠١١ استخدمت وحدة الميزانية والشؤون المالية نفس معدلات البدلات السنوية التي دفعتها بعثة الأمم المتحدة لأفراد المفزة؛ وبلغت الميزانية لقوة قوامها ١ ٠٠٠ فرد مبلغ ٢ ٦٧٧ ٠٢٠ ٠٠٠ فرنك سيفا، بالإضافة إلى المرتبات القاعدية التي تدفعها المؤسسات التي يتبع لها كل من أفراد المفزة.
- تقدر تكلفة التدريب الداخلي المستمر في مجال حقوق الإنسان والتدريب الخارجي بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا.
- وتقدر بدلات التنقل الميداني ونفقات تقييم الوضع الأمني بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا.
- وتتضمن الميزانية أيضا مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا لتغطية نفقات الاستخبارات، وهو مبلغ لا يُستغنى عنه إذا أُريد تنفيذ إجراءات منع وقمع أعمال اللصوصية تنفيذا فعالا في شرق تشاد، فالاستخبارات لها ثمنها كما هو معروف.
- وتضاف إلى ذلك المرتبات القاعدية التي يدفعها كل من الإدارات التي يتبعها الأفراد في وزارتي الدفاع، والداخلية والأمن العام.

الدعم اللوجستي والمعدات

استند مشروع ميزانية وحدة الدعم اللوجستي لسنة ٢٠١١ إلى بيانات الميزانيات السابقة لبعثة الأمم المتحدة، مع مراعاة البيئة الجديدة في شرقي البلد، وفي مناطق سلامات، وشاري الوسطى، ولوغون الشرقية. وبلغت الاحتياجات المقدرة للدعم اللوجستي مبلغ ٣ ٩٥٢ ٤٢١ ٠٠٠ فرنك سيفا، تفصيلها كما يلي:

١ -	شراء المعدات واللوازم المكتبية	١٨٤ ٦٢٥ ٠٠٠ فرنك سيفا
٢ -	شراء وصيانة مولدات الكهرباء	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا
٣ -	شراء المواد السكنية	١٦٠ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا
٤ -	شراء خزانات المياه	٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا
٥ -	شراء المعدات الحاسوبية	٧٢٩ ٣٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا

- ٦ - شراء سيارات الإسعاف وصيانة المركبات ٣٠٠ ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا
- ٧ - شراء الوقود وزيوت التشحيم ٩٦٣ ٨٥٤ ٠٠٠ فرنك سيفا
- ٨ - شراء المعدات الأمنية ٢٥٠ ٣١٢ ٠٠٠ فرنك سيفا
- ٩ - شراء الأزياء الرسمية والأعلام ٣٣١ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا
- ١٠ - ورش إصلاح المركبات (قطع الغيار) ٣٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا
- ١١ - خدمات البث والاتصالات ٤٩٢ ٤٣٠ ٠٠٠ فرنك سيفا
- ١٢ - الخدمات الصحية ١٠١ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سيفا

ووضعت ميزانية سنة ٢٠١١ باعتبار النفقات التي تكبدها الشركاء في دعم عناصر المفزة. وهي ميزانية متواضعة. ويبلغ مجموعها في الوقت الحاضر ٧ ١٥٣ ٠٧٣ ٠٠٠ فرنك سيفا. وسيتقرر في نهاية دورة الميزانية لسنة ٢٠١١ تعديل الميزانية بالزيادة أو النقصان حسب الحالة في الميدان.

وعموماً، تنفق الحكومة حوالي ١٢ مليون دولار شهرياً للوفاء بالالتزامات الأمنية والإنسانية في شرقي تشاد وجنوب شرقيها، بغض النظر عن تكلفة عمليات الأمن الحدودي المشتركة في إطار القوة المشتركة التشادية - السودانية. ويجدر التنويه إلى أن الدعم اللوجستي لتوفير الأمن في مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخلياً والمدن الرئيسية، وخفارة المجتمعات المحلية والعاملين في المجال الإنساني يتطلب دعم الشركاء الرئيسيين. ولذلك فإن المسؤولية عن تلبية احتياجات العاملين في المجال الإنساني تقع على عاتق الحكومة والشركاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الصديقة الأخرى. وستتمكن بفضل تضافر الجهود من تقديم الدعم للاجئين من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والمشردين داخلياً، من أجل كفالة إعادة توطينهم طوعاً وبصورة مستدامة في بلدانهم وفي القرى التي ينحدرون منها، في ظروف يسودها الأمن.

ولكفالة استمرار المفزة الأمنية المتكاملة، ينص قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) على أن تقدم بعثة الأمم المتحدة الدعم عن طريق نقل الصندوق الاستئماني المخصص للمفزة. غير أنه من الناحية الفعلية لم تقدم أية مساهمات جديدة لدعم استمرار المفزة، إذ لاحظت البعثة عدم تسديد بعض المساهمات المتعهد بها للصندوق الاستئماني. وتفيد أحدث المعلومات بأنه لا يتوافر لدى البعثة سوى مليوني دولار، وهو مبلغ يغطي احتياجات المفزة فقط لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهو الموعد المقرر لانتهاؤ ولاية البعثة. ومن المحتمل أن تضطر تشاد إلى مواجهة نفقات المفزة وحدها، كما تتحمل نفقات قواتها الأمنية

الأخرى. ولا تفهم حكومة تشاد سبب إصرار المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على مساءلة تشاد عن استمرار المفرزة، بينما يمتنع في نفس الوقت عن المساهمة المالية في تحقيق هذا الغرض. ولذلك تكرر تشاد طلبها من المجتمع الدولي مواصلة مساهمته المالية لصالح المفرزة، بتشجيع من مجلس الأمن.
